السنة الثالثة والعشرون/ العدد 84/ شهر اذار / سنة2025 تاريخ قبول النشر/13/3/2024
https://doi.org/10.31272/IJES2025.84.13

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN:1812-8742 EISSN:2791-092X Arcif : 0.375

Evaluation of the level of hedging of operational risks in private commercial banks in Iraq for the period 2016-2021

تقييم مستوى التحوط من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2016 2021

م. م. علي حسين محمد كاظم/الباحث
Ali Hussein Muhammad
ahmed.ah@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م .د. احمد عبد الزهرة حمدان/ المشرف
Ahmed Abdul Zahra Hamdan
aligorr179@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

Abstract:
The research aimed to study the relationship between the size of the audit office and the quality of profits, in addition to studying the relationship between the duration of the audit and the quality of profits in the Emirates Securities Market. The statistical community of the research represented all economic units listed in the Emirates Securities Market with 188 companies from 2015 to the end of 2022. According to the conditions for entering the research during the years from 2015 to 2022, 90 companies were selected by the systematic deletion method. The results of the research showed that there was no statistically significant relationship between the duration of the audit and the quality of profits. In other words, the quality of profits does not change with the change in the duration of the audit. The results of the research also showed a statistically significant relationship between the size of the audit office and the quality of profits. The researcher suggests studying the current research in different countries and comparing its results with the current research. And reviewing the current research over long periods in the United Arab Emirates.
Keywords: Audit office size, audit duration, profit quality.

المستخلص
هدف البحث الى دراسة العلاقة بين حجم مكتب التدقيق وجودة الارباح، بالاضافة الى دراسة العلاقة بين مدة التدقيق وجودة الارباح في سوق الامارات للأوراق المالية. وتمثل المجتمع الإحصائي للبحث بجميع الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الامارات للأوراق المالية بعدد 188 شركة من عام 2015 حتى نهاية عام 2022. ووفقاً لشروط الدخول في البحث خلال الأعوام من 2015 إلى 2022، تم اختيار 90 شركة بطريقة الحذف المنهجي. وأظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدة التدقيق وجودة الارباح. بعبارة أخرى، فإن جودة الارباح لا تتغير مع تغير مدة التدقيق. كما أظهرت نتائج البحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق وجودة الأرباح. ويقترح الباحث دراسة البحث الحالي في الدول المختلفة ومقارنة نتائجه مع البحث الحالية. ومراجعة البحث الحالي خلال فترات زمنية طويلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
الكلمات الرئيسية: حجم مكتب التدقيق، مدة التدقيق، جودة الارباح.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة، اذ يلعب دورًا حيويًا في تمويل الاقتصاد وتيسير الأعمال التجارية. ومع ذلك، تتعرض المصارف التجارية لمجموعة متنوعة من المخاطر التي يجب أن تتعامل معها بحذر للحفاظ على استدامتها واستقرارها. إحدى أهم هذه المخاطر هي المخاطر التشغيلية. التى تتسبب المخاطر التشغيلية في حدوث خسائر مالية كبيرة للمصارف إذا لم يتم التحوط منها بشكل فعال. وتشمل هذه المخاطر جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على العمليات اليومية للمصارف بما في ذلك التقنيات والإجراءات والأخطاء البشرية والتهديدات الأمنية والكثير من الجوانب الأخرى. لذا، يتعين على المصارف التجارية تطوير استراتيجيات تحوط فعالة للحد من هذه المخاطر والحفاظ على استدامتها. وتعّد هذه الدراسة استكشافًا شاملًا لكيفية تحوط المصارف التجارية من المخاطر التشغيلية. سنقوم بتحليل التحديات التي تواجه المصارف في هذا السياق والمعايير المصرفية المعترف بها التي يجب أن تلتزم بها. سنتناول أيضًا أمثلة عملية على استراتيجيات التحوط المستخدمة من قبل المصارف في مختلف الأسواق. وتم التوصل الى هدف البحث في تحوط المصارف من المخاطر التشغيلية وكيف يمكن تطبيق المعايير والممارسات الفعالة للحفاظ على استقرار هذه المؤسسات. اذ تم تحليل الأسباب التي تجعل التحوط ضروريًا وكيفية تحقيق التوازن بين التكاليف والفوائد في تنفيذ استراتيجيات التحوط. وتم عرض أيضًا دراسة حالة عملية توضح كيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات في الواقع. ضمن هيكلية تتضمن منهجية البحث وجانبه النظري لمتغيرات البحث وجانبه العملي والاستنتاجات والتوصيات

1- منهجية البحث

1-1 أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث حول التحوط من المخاطر التشغيلية في فهم وتقييم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية الخاصة وتحديد الإجراءات الضرورية للتحوط منها والمساهمة في استدامة ونجاح هذه المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، تسهم البحوث حول التحوط من المخاطر التشغيلية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف والنظام المصرفي بشكل عام. وتلعب هذه الأبحاث دورًا مهمًا في توجيه السياسات والتوجيهات التي يقدمها البنك المركزي والجهات المشرفة للمصارف وتشجيع تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبحوث في هذا المجال أن توفر توجيهًا للمصارف حول كيفية تحسين أدائها وزيادة فعاليتها في مواجهة التحديات التشغيلية. وتشجع البحوث على تبادل المعرفة والخبرات بين المصارف وتعزيز التعاون القطاعي. بشكل عام، يمكن القول أن أهمية البحث حول التحوط من المخاطر التشغيلية تكمن في دورها الحيوي في تحسين أداء واستدامة المصارف التجارية الخاصة وتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي

1-2 هدف البحث: يهدف البحث إلى تقييم مدى قدرة المصارف على التحوط من المخاطر التشغيلية وتقييم مستوى تحوطها الفعلى كمايهدف إلى تحليل الاختلافات بين المصارف فى مستوى تحوطها،وفهم العوامل التى تؤثر فى هذه الاختلافات بالإضافة تحليل كيفية تأثير مستوى التحوط من المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للمصارف، ومعرفة ما إذا كان التحوط يسهم في تقليل المخاطر المالية.

1-3 مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في قلة الدراية والاهتمام بموضوع التحوط من المخاطر التشغيلية بين المصارف التجارية العراقية الخاصة، مما يمكن أن يعرض هذه المصارف لمخاطر مالية كبيرة ويؤثر على استدامتها ونجاحها في السوق المالية. لذلك جاء البحث لتوضيح مفهوم التحوط وتطبيقه بشكل فعال في المصارف والمؤسسات المالية للمساهمة في تعزيز استقرار القطاع المصرفي وتحقيق النمو المستدام.

4-1 **فرضية البحث:** يقوم البحث على فرضية مفادها بإمكانية تخفيض المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية العراقية عند الاخذ بالاعتبار التحوط الكامل لهذه المخاطر.

5-1 **منهجية البحث:** يستند البحث إلى منهجين رئيسيين لتحقيق أهدافه:

أولا: المنهج الوصفي: حيث يتم استخدام البحث وجمع المعلومات من خلال الكتب والرسائل الجامعية والقوانين والدوريات وشبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)للوصول إلى الإطار النظري الضروري للبحث.

ثانيًا: المنهج التحليلي: حيث يتم تحليل البيانات المالية التي أدت إلى فرض الوصاية على المصرف المتعثر. تم توظيف هذين المنهجين لضمان الوصول إلى النتائج المطلوبة في البحث.

6.1 حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: اعتمد الباحث على بيانات المصارف التجارية العراقية الخاصة علما ان عدد المصارف هي 24 مصرف تم استبعاد خمسة مصارف من الدراسة كونها لم تلبي المتطلبات من خلال تحقيق مبدأ الشفافية او تم فرض الوصاية عليها من قبل البنك المركزي

ب- الحدود الزمانية: تم تحديد المدة 2016- 2021 كحدود زمانية للدراسة.

المبحث الأول/ المخاطر المصرفية وتحقيق الاستدامة في القطاع المصرفي: تعد المخاطر المصرفية من أهم القضايا التي تواجه قطاع الخدمات المصرفية والمؤسسات المالية في العالم. تتنوع هذه المخاطر وتشمل مجموعة واسعة من الجوانب التي يجب مراعاتها وإدارتها بعناية. إذ يتعين على المصارف التجارية أداء دور رئيسي في جمع وإعارة الأموال وتقديم الخدمات المالية للعملاء، وبالتالي، فإن القدرة على فحص وتحليل ومعالجة المخاطر المصرفية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الاستدامة والنجاح في هذا القطاع الحيوي(الربيعي، 2012: 125 – 130) المخاطر الائتمانية: هي من اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية ومن اهم مؤشراتها: المخاطرة الائتمانية = (قروض قصيرة الاجل ÷ اجمالي الموجودات)

يشير ارتفاع نسبة المؤشر الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية باعتبار زيادة كبيرة في الق روض قصيرة الاجل وان المصرف ملزم بمواجهة تلك القروض في حال عدم السداد من قبل المقترضين.

المؤشر (1) = (القروض المتعثرة* ÷ اجمالي القروض)

المؤشر (2) = (صافي الديون المعدومة* ÷ اجمالي القروض)

المؤشر (3) = (الاحتياطي السنوي لخسائر القروض ÷ اجمالي القروض)

المؤشر (4) = (قروض قصيرة الاجل ÷ اجمالي القروض) (الربيعي، 2012: 125 – 130)

1- **مخاطر السيولة:** يشير ارتفاع ذلك المؤشر الى ارتفاع نسب السيولة في المصارف التجارية وبالتالي قدرتها على التعامل مع السحوبات والالتزامات الأخرى تجاه الزبائن ومن اهم تلك المؤشرات:

المؤشر (1) =	$\frac{\text{النقد + الارصدة النقدية لدى المصرف}}{\text{اجمالي الموجودات}}$
المؤشر (2) =	$\frac{\text{الموجودات النقدية + الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}}$
المؤشر (3) =	$\frac{\text{استثمارات قصيرة الاجل}}{\text{اجمالي الودائع}}$
المؤشر (4) =	$\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الودائع}}$
المؤشر (5) =	$\frac{\text{موجودات قصيرة الاجل}}{\text{اجمالي الودائع}}$

تشير الادبيات الى ان ارتفاع نسبة المؤشرات السابقة تدل على انخفاض مخاطر السيولة.

*** يقصد بالديون المتعثرة: هي التسهيلات الائتمانية التي لم يتم سدادها بشكل منتظم ولم يتم دفع الفوائد المستحقة عليها في الوقت المحدد. تلك الديون تشكل تحديًا للمصارف والقطاع المصرفي بسبب صعوبة استردادها وتؤثر على أداء المصارف المالي وربحيتها وبالتالي تتحول الى حسابات مدينة راكدة (صنقلي بسمة و مبروكي، 2022، صفحة 13)**

**** القروض المعدومة هي تلك القروض المصرح بها من قبل ادارة البنك التجاري بتعذر الحصول عليها.**

المؤشر (6) = اجمالي القروض / اجمالي الموجودات

المؤشر (7) = اجمالي القروض / اجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع أخطار السيولة

2- **المخـاطر التشـغيلية:** نقسـم المخاطر التشـغيلية إلى نـوعين. النـوع الأول يتعلـق بمخـاطر الخسـارة نتيجـة لنظـام التشـغيل للشركة، أي فشـل في عمليـة معينـة أو اسـتثمار، سـواء بسـبب خطأ في عمليـات الخلفيـة (أو الإنتـاج) أو بسبب اعتبارات قانونية. والنوع الثاني يتعلق بمخاطر الخسارة نتيجة للحوافز بما في ذلك الاحتيال وسوء الإدارة. النوع الثاني من المخاطر التشغيلية يُظهر كتكلفة وكالة ناتجة عن فصل ملكية الشركة وإدارتها. (Jarrow, 2008, 871) وهى المخـاطر التى تنشـأ نتيجـة حـدوث أخطـاء متعـدد ناتجـة عـن فشـل في العمليـات الداخليـة للمصـرف التجاري، او الأنظمة، او الأشخاص، او بسبب احداث خارجية (Edward , 2018, p. 35). تعد المخاطر التشغيلية إضافة جديدة لمقررات بازلII اذ ان مقررات بازلII قد ألزمت المصارف والبنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وتشير المخاطر التشغيلية الى احتمالية اختلاف النفقات التشغيلية معنويا عما هو متوقـع ويـؤدي ذلـك الى تغيـير في الـدخل (انخفـاض)، وبالتـالي يـؤدي الى انخفـاض القيمـة السـوقية للمصـرف، وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها تلك المخاطر الناتجة من عدم الكفاءة او فشل في العمليات الداخلية و النظم و الافراد او تنشأ نتيجة احداث خارجية (الشمري، 2022: 99).

المبحث الثاني/ تحليل المخاطر التشغيلية للمصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2016 2021

اولا: المخاطر التشغيلية Operational risks: يمكن تعريف المخاطر التشغيلية وفقا لما وردت في مقررات لجنة بازلII بأنها "مخاطرة الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي تنشأ عن العمليات الداخلية مثل الخطأ والسهو وسوء استغلال الموارد من قبل المصرف او الحوادث الخارجية مثل اداء الافراد والنظم غير السليمة او الفاشلة(محمد ، 2020: 139)ان من اهم الطرق الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية هو بوضعها بشكل سليم وتنفيذها والحفاظ على الضوابط الداخلية للمؤسسة واعادة النظر في العمليات التجارية والمالية للمؤسسة وعمل استعراض مستمر ومتواصل للعمليات والنشاط الجاري في المؤسسة(خضر، 2022: 229) وتندرج المخاطر التشغيلية ايضاً تحت المخاطر العامة المنتظمة إذا كانت تلك المخاطر سببها الكوارث الطبيعية او العوامل الاقتصادية وتعزى الى عوامل خارجية، بالإضافة الى وجود مخاطر خاصة غير منتظمة والتي تكون بفعل العوامل الداخلية مثل عدم كفاية الموارد او سوء ادارتها. (البقمي، 2013: 65)

ثانيا: خصائص المخاطر التشغيلية: يمكن ان تعزى المخاطر التشغيلية الى عوامل خارجية وعوامل داخلية، فالعوامل الخارجية تعزى الى اسباب خارجة عن سيطرة الادارة للمصرف واهمها هي الاوضاع الاقتصادية اما العوامل الداخلية تنعكس المخاطر التشغيلية في درجات الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدام الموارد المتاحة وتكون تلك العوامل تحت سيطرة الادارة وبذلك نجد ان الخصائص للمخاطر غير المنتظمة(المغربي، 2020: 86).تنشأ بسبب عوامل تخص المؤسسة ذاتها. تنشأ بسبب عوامل خارجية تعزو الى الوضع الاقتصادي يمكن تخفيضها الى الصفر او تجنبها من خلال التنويع.

ثالثا: طرق احتساب متطلبات رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية: من المهم احتساب متطلبات رأس المال لأنه يمثل جوهر تفادي الازمات المحتملة والتي اغلبها تكون داخلية وخارجية مسببة مخاطر تشغيلية ويمكن تقليل تلك المخاطر بواسطة رأس المال وهيكله وحجمه، توجد ثلاثة طرق لاحتساب متطلبات رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية. (الشمري، 2018: 231) :

- ✓ منهج المؤشر الاساس Basic indicator approach.
- ✓ المنهج المعياري Standardized approach
- ✓ منهج القياس المتقدم Advanced measurement approach.

ولكل منهج من تلك المناهج طريقة قياس مختلفة لكن بالنتيجة جميع الطرق تهدف الى احتساب متطلبات رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية، وسيتم التعرف على منهج المؤشر الاساس كونه المؤشر الانسب استخداما مع المؤشرات والبيانات المتوفرة.

رابعا: تقييم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية العراقية الخاصة وفق منهج المؤشر الأساس: يعد منهج المؤشر الاساس من المناهج المبسطة اذ يستخدم هذا المنهج مؤشرا واحداً يمكن المصارف الى التحوط من الخطر التشغيلي وهو يلجأ الى قياس متوسط الدخل الاجمالي لثلاثة سنوات سابقة ويتم ضرب الناتج بـ(15%) ويكون الناتج عبارة عن الاحتياطي او رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية ويجدر بالذكر ان هذا المؤشر لا يتطلب وجود شروط خاصة من قبل المصرف ليتسنى استخدامه(الربيعي وراضي، 2019: 45) من خلال الاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية في كما موضح في جدول (27) والذي يوضح متوسط الايراد للمصارف التجارية الخاصة حيث تم تقسيمها الى فترتين وفق ما جاء من توصيات البنك المركزي العراقي للمصارف التجارية الخاصة بقياس المخاطر التشغيلية وفق مقررات بازلII والتي ينص مضمونها على:

[(مجموع الايراد لثلاثة سنوات/3)× 15%] .....(1)مع عدم الاخذ بالاعتبار السنة التي يكون فيها الايراد سلبيا (خسارة) مع الاستعاضة بالسنة التي تسبقها (البنك المركزي العراقي، 2018).

جدول (1) متوسط اجمالي الايراد للمصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة (2016 – 2021)

اسم المصرف	صافي الايراد (مليون دينار)			مجموع الايراد لثلاثة سنوات	متوسط اجمالي الدخل وفق المنهج الأساس	صافي الايراد (مليون دينار)			مجموع الايراد لثلاثة سنوات	مجموع الايراد مضروب (15%)	متوسط اجمالي الدخل وفق المنهج الأساس
	2016	2017	2018			2019	2020	2021			
مصرف بغداد	20.245	6.122	4.152	30.519	4.58	7.298	20.200	29.980	57.478	8.6217	2.8739
المصرف التجاري العراقي	7.577	9.924	10.833	28.334	4.25	6.532	35.456	13	54.988	8.2482	2.7494
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	11.750	0.581	2.295	14.626	2.19	0.078	2.095	0.290	2.463	0.36945	0.12315
مصرف الاستثمار العراقي	10.179	3.995	0.338	14.512	2.17	0.017	4.635	0.922	5.574	0.8361	0.2787
العربية للتحويل المالي											
المتحد للاستثمار	0.098	3.130-	16.798	36.727	5.5	2.057	0.447	1.981	4.485	0.67275	0.22425
الأهلي العراقي	23.537	2.965	7.912	34.414	5.16	9.164	19.828	26.122	55.114	8.2671	2.7557
الانتمان العراقي	4.942	6.707	5.597	17.246	2.58	5.121	3.427	4.938	13.486	2.0229	0.6743
دار السلام للأستثماروالتمويل											
مصرف بابل	7.351	3.400	3.775	14.526	2.17	1.321	11.651	4.619	17.591	2.63865	0.87955
الأقتصاد للأستثمار والتمويل	0.491	1.380	1.887	3.758	0.56	5.013	3.306	0.065	8.384	1.2576	0.4192
سومر التجاري	3.775	0.400	0.912	5.087	0.76	1.008	1.066	1.167	3.241	0.48615	0.16205
الخليج التجاري	5.870	4.230	0.591	10.691	1.6	3.931	0.001	5.038	8.97	1.3455	0.4485
الوركاء للاستثمار والتمويل											
الموصل للتنمية والأستثمار	3.522	4.895	2.584	11.001	1.65	3.418	1.452	3.714	8.584	1.2876	0.4292
الاتحاد العراقي	0.20	0.97	0.67	1.84	0.276	1.628	0.853	1.010	3.491	0.52365	0.17455
الشمال للتمويل والاستثمار*											
دجلة والفرات للاستثمار والتمويل											

Undisclosed comp المصرف تحت الوصاية منصة تداول أسهم الشركات غير المفصحة

اشور الدولي للاستثمار	14.741	13.498	4.735	32.974	4.94	1.6487	6.048	14.827	7.620	28.495	4.27425	1.42475
المنصور للأستثمار	14.390	14.833	21.164	50.387	7.56	2.51935	8.278	7.005	8.117	23.4	3.51	1.17
مصرف عبر العراق	15.054	10.244	6.483	31.781	4.76	1.58905	1.323	2.983	0.435	4.741	0.71115	0.23705
مصرف الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل (اميرالد سابقا)	13.047	10.099	9.048	32.194	4.83	1.6097	12.346	7.634	8.900	28.88	4.332	1.444
اربيل للاستثمار والتمويل	8.931	6.640	2.289	17.86	2.68	0.893	3.896	13.382	8.893	26.171	3.92565	1.30855
التنمية الدولي للأستثمار والتمويل	16.535	12.085	7.663	36.283	5.44	1.81415	5.181	13.631	17.284	36.096	5.4144	1.8048

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات سوق العراق للاوراق المالية (دليل الشركات)

تم احتساب الاحتياطي المخطط وفق المنهج الأساس استناداً الى معادلة(1)من خلال جدول(1)يتضح حجم متوسط متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية وفق مؤشر المنهج الاساس للمصارف التجارية الخاصة ولكل مصرف على حدة ولفترتين المدة الاولى (2016-2018) اما المدة الثانية (2019-2021) مع اهمال القيم السالبة علما ان قيم التحوط مقيمة بـ (مليار دينار) اما من اجل معرفة مقدرة كل مصرف على التحوط سيتم مقارنة قيم التحوط المحتسبة الموضحة في الجدول(2)ومقارنتها مع اجمالي الاحتياطيات لكل مصرف حسب البيانات المعلنة على موقع سوق العراق للأوراق المالية

جدول (2) نسبة الاحتياطي الفعلي الى الاحتياطي المخطط لمواجهة المخاطر التشغيلية

	متوسط الاحتياطي الفعلي (2016-2018)	متوسط الاحتياطي وفق المنهج الاساسي (2016-2018)	نسبة الاحتياطي الفعلي الى الاحتياطي المخطط	متوسط الاحتياطي الفعلي (2019-2021)	متوسط الاحتياطي وفق المنهج الاساسي (2019-2021)	نسبة الاحتياطي الفعلي الى الاحتياطي المخطط	متوسط مدة البحث (2016-2021)
مصرف بغداد	21.9	1.5	14.4	37	2.8	12.9	13.6
المصرف التجاري العراقي	35.9	1.4	25.3	48	2.7	17.5	21.4
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	22	0.73	30.1	15.8	0.12	128.2	79.1
مصرف الاستثمار العراقي	35.3	0.72	48.6	13	0.27	46.7	47.6
العربية للتحويل المالي							
المتحد للاستثمار	0.9	1.8	0.5	4.2	0.22	18.9	9.7
الأهلي العراقي	27.1	1.7	15.7	43.26	2.7	15.7	15.7
الائتمان العراقي	61.9	0.86	71.8	43.2	0.67	64	67.9
دار السلام للأستثمار والتمويل							
مصرف بابل	18.8	0.7	25.87	13.7	0.9	15.5	20.7
الأقتصاد للأستثمار والتمويل	1.369-	0.18	7.2-	7.6	0.42	18.2	5.5
سومر التجاري	17.7	0.25	69.5	15.5	0.16	95.6	82.6
الخليج التجاري	17.7	0.5	33.1	6	0.45	13.5	23.3
الوركاء للاستثمار والتمويل							
الموصل للتنمية والأستثمار	14.7	0.55	26.8	17.3	0.43	40.4	33.6
الاتحاد العراقي	9	0.09	97.5	11.6	0.17	66.3	81.9
الشمال للتمويل والاستثمار*							

*Undisclosed comp المصرف تحت الوصاية منصة تداول أسهم الشركات غير المفصحة

دجلة والفرات للاستثمار والتمويل							
اشور الدولي للاستثمار	12.4	1.6	7.5	40.6	1.4	28.5	18
المنصور للأستثمار	41.6	2.5	16.5	32.1	1.17	27.4	22
مصرف عبر العراق	12	1.6	7.5	2.7	0.23	11.3	9.4
مصرف الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل (ميرالد سابقا)	18.9	1.6	11.7	48.8	1.4	33.8	22.8
اربيل للاستثمار والتمويل	15.6	0.9	17.5	5.7	1.3	4.3	10.9
التنمية الدولي للأستثمار والتمويل	18.7	1.8	10.3	33.5	1.8	18.5	14.4

المصدر: اعداد الباحثين استنادا الى نتائج جدول 1.

بعد استخراج نسب التحوط من خلال قسمة متوسط الاحتياطي الفعلي(احتياطي الزامي احتياطيات اخرى) على الاحتياطي المفترض حسب معادلة المنهج الاساس المستندة الى توصيات البنك المركزي العراقي المبنية وفقا لتوصيات(بازلIII)نجد ان اغلب المصارف التجارية الخاصة في العراق تحوطت تحوطا جيداً ومن خلال المقارنة مع المعايير المنطقية نجد ان مصرفي الاتحاد العراقي ومصرف سومر التجاري كانا من المصارف المتحوطة تحوطاً جيدا للمخاطر التشغيلية والمخاطر الاخرى خلال الفترتين المعتمدة لتقييم تلك النسب وكانت نسبة التحوط للمصرفين تقدر بـ(82)ضعف من الاحتياطي المخطط اما اعلى تحوط في المدة الأولى(2016 – 2018)كان من نصيب مصرف الاتحاد فنجده ان تحوطه وصل الى (97.5) ضعف النسبة المحتسبة وفقا لمعادلة المنهج الاساس اما ادنى مصرف تحوطاً لنفس المدة (2016 – 2018) هو مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل بنسبة(-7.2)اذ ان المصرف لم يحقق حتى النسبة المقررة من قبل البنك المركزي ولا النسب التي تخص المبلغ المحتسب لمواجهة المخاطر التشغيلية اما في المدة الثانية(2019 -2021)كان مصرف الشرق الاوسط هو الأكثر تحوطا بنسبة (128)ضعف النسبة المحتسبة لمواجهة المخاطر اما ادنى مصرف تحوطا للمخاطر التشغيلية ولنفس المدة هو مصرف اربيل بنسبة(4.3) وتعد نسبة مقبولة كونها تفوقت على الاحتياطي المخطط، وسيتم توضيح الالية للمعيار المعتمد لفرز درجة التحوط للمصارف التجارية الخاصة

الدرجة المعيارية	1	أصغر من 1	أكبر من 1
التفسير	تحوط متكافئ	تحوط ضعيف	تحوط جيد

جدول (3) اعلى المصارف تحوطا للمخاطر التشغيلية والمخاطر الاخرى للمدة (2016-2021)

اعلى المصارف تحوطاً للمخاطر التشغيلية للمدة (2016 – 2018)	اعلى المصارف تحوطاً للمخاطر التشغيلية للمدة (2019 – 2021)	اعلى المصارف تحوطاً خلال مدة البحث (2016 – 2021)
مصرف الاتحاد العراقي	مصرف الشرق الأوسط	مصرف سومر
الائتمان العراقي	مصرف سومر	مصرف الاتحاد العراقي
مصرف سومر	الائتمان العراقي	مصرف الشرق الأوسط
مصرف الاستثمار	مصرف الاتحاد العراقي	الائتمان العراقي
مصرف الخليج	مصرف الاستثمار	مصرف الاستثمار
أدنى المصارف تحوطاً للمخاطر التشغيلية للمدة (2016 – 2018)	أدنى المصارف تحوطاً للمخاطر التشغيلية للمدة (2019 – 2021)	أدنى المصارف تحوطاً خلال مدة البحث (2016 – 2021)
مصرف الاقتصاد	مصرف أربيل	مصرف الاقتصاد
مصرف المتحد		
مصرف بغداد		

المصدر: اعداد الباحثان استنادا الى نتائج جدول (2).

في الختام وبعد احتساب رأس المال الذي يتوجب الاحتفاظ به لأغراض التحوط من المخاطر التشغيلية نجد ان المعادلة المتبعة في حساب الدخل وفقاً للمنهج القياسي، حتمت على تقسيم مدة البحث الى مدتين اذ ان تلك المعادلة تقوم على هذا الشرط ومن خلال تطبيق تلك المعادلة على المصارف التجارية

الخاصة في العراق تم التوصل الى وجود بعض المصارف كانت ملبية لمتطلبات التحوط من المخاطر التشغيلية في الفترتين مثل مصرف سومر التجاري ومصرف الائتمان ومصرف الاتحاد بينما هناك مصارف لم تلبي المتطلبات مثل مصرف الشمال ومصرف دار السلام، في المحصلة ان متطلبات رأس المال مقابل المخاطرة حسب معادلة البنك المركزي التي تم ذكرها مسبقاً التي تم العمل عليها بتعليمات خاصة من قبل المركزي العراقي ما هي الى دعم المصرف التجاري الى نفسه بتطبيقه لتلك التعليمات وبالتالي من شأن المصرف ان يرتقي بالكفاءة التشغيلية وصولا الى الكفاءة التامة.

الاستنتاجات:

بناءً على البيانات والمعلومات المقدمة في البحث، يمكن الوصول إلى استنتاجات أوسع حول مستوى تحوط المصارف التجارية الخاصة في العراق من المخاطر التشغيلية خلال مدة البحث (2016 - 2021):

1. توضح النتائج أن هناك اختلافًا كبيرًا في مستوى تحوط المصارف التجارية الخاصة في العراق. بعض المصارف تمكنت من تحقيق مستويات عالية من التحوط، بينما انخفضت نسب التحوط لدى بعض المصارف الأخرى.
2. يُظهر البحث أهمية تحوط المصارف من المخاطر التشغيلية، حيث يمكن أن يؤدي الانخفاض في مستوى التحوط إلى تعرض المصارف لمخاطر مالية كبيرة تهدد استدامتها.
3. يبين البحث أن هناك مجالًا لتحسين أداء بعض المصارف فيما يتعلق بالتحوط من المخاطر التشغيلية.يمكن للمصارف تحسين إجراءاتها واستراتيجياتها للحد من تعرضها للمخاطر.
4. يُظهر البحث أهمية الإشراف المصرفي والتوجيه الذي يقدمه البنك المركزي العراقي للمصارف لضمان أنها تلتزم بمتطلبات التحوط والمعايير القياسية.
5. نستنتج من خلال الدراسة ان البحث يساعد على تحسين كفاءة الأعمال في المصارف التجارية العراقية من خلال تطوير إجراءات التحوط وزيادة الوعي بأهمية إدارة المخاطر.
6. بناءً على النتائج، يمكن أن يكون لتلك المصارف مستقبل مشرق إذا تمكنت من تحسين تحوطها من المخاطر التشغيلية والالتزام بالمعايير المصرفية.
7. من خلال نتائج البحث يتضح ان أعلى المصارف تحوطاً للمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى خلال مدة البحث (2016-2021) كانوا مصارف سومر التجاري، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الشرق الأوسط، الائتمان العراقي، ومصرف الاستثمار، مما يشير إلى جاهزيتهم العالية لمواجهة التحديات التشغيلية.
8. مصرف الاقتصاد للاستثمار كان أدنى المصارف تحوطاً للمخاطر خلال مدة البحث (2016-2021) بواقع 5.5% الى الاحتياطي المخطط على الرغم من أنه لم يقترب من منطقة الخطر المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، إلا أن ذلك يشير إلى ضرورة أن يعمل المصرف على تعزيز استراتيجيات التحوط لمواجهة المخاطر التشغيلية في المستقبل وتحسين كفاءته التشغيلية.
9. بشكل عام يُظهر البحث أن التحوط من المخاطر التشغيلية هو جزء أساسي من استدامة ونجاح المصارف التجارية.

التوصيات:

1. تحسين إجراءات التحوط: يجب على المصارف العراقية الخاصة تعزيز إجراءات التحوط من المخاطر التشغيلية. ويمكن تطويرها من خلال وضع خطط واستراتيجيات تحوط قائمة على تقييم مخاطرهم الخاصة وتنفيذ إجراءات للتخفيف من تأثيرات هذه المخاطر.
2. زيادة الوعي بإدارة المخاطر: ينبغي تعزيز التوعية بأهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. يمكن تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول الموضوع لتزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة.
3. الامتثال لتوجيهات البنك المركزي: يجب أن تلتزم المصارف بتوجيهات ولوائح البنك المركزي العراقي بشأن التحوط وإدارة المخاطر. ينبغي تعزيز التواصل والتعاون مع البنك المركزي لضمان الامتثال الكامل.
4. تطوير أنظمة تقييم المخاطر: يمكن تحسين نظم تقييم المخاطر لتمكين المصارف من التعرف على المخاطر المحتملة وتقييمها بدقة. يمكن استخدام التكنولوجيا لتطوير أنظمة تقييم المخاطر.

5. تعزيز الاستدامة والكفاءة التشغيلية: من الضروري أن تعمل المصارف على تحسين كفاءتها التشغيلية والعمل على تحقيق الاستدامة المالية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير إجراءات التحوط وتحسين الأداء العام.
6. تعزيز الإشراف والمراقبة: ينبغي على الجهات المشرفة والمراقبة متابعة أداء المصارف وضمان تنفيذها للتوجيهات واللوائح بشكل صحيح.
7. تبادل المعرفة: تشجيع المصارف على تبادل المعرفة والخبرات حول إدارة المخاطر وتحوطها من أجل تحسين الأداء القطاعي بشكل عام.
8. التوجه نحو التكنولوجيا: يمكن استخدام التكنولوجيا لتطوير نظم إدارة المخاطر وتقييم المخاطر بشكل أكثر فعالية ودقة.
9. تطوير خطط الأعمال: تشجيع المصارف على تطوير خطط الأعمال التي تركز على تحسين التحوط وإدارة المخاطر كجزء من استراتيجياتهم العامة.
10. الاستفادة من البحوث والدراسات: يمكن للمصارف الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات المماثلة لتحسين ممارساتهم في مجال إدارة المخاطر.

المصادر والمراجع: REFERENCES

1. ادوارد. (2018). إدارة مخاطر الاعمال النماذج والتحليلات. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. البنك المركزي العراقي. (2018). الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس الكمال وفق متطلبات بازلIII، بغداد: دائرة مراقبة الصيرفة-قسم مراقبة المصارف التجارية.
3. حاكم محسن الربيعي. (2012). حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة. الاردن: دار اليازوري العلمية.
4. حاكم محسن الربيعي، و حمد عبدالحسين راضي. (2019). حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة. عمان: دار اليازوري العلمية للتوزيع والنشر.
5. شيراز محمد خضر. (2022). التحليل المحاسبي. لندن: دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع.
6. صادق راشد الشمري. (2018). ادارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات. موريتانيا: مكتبة الاكسير الالكترونية.
7. صادق راشد الشمري. (2022). استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية. الاردن: دار اليازوري العلمية.
8. طه عبدالعظيم محمد. (2020). الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية: في ضوء مقررات بازل III. مصر: دار التعليم الجامعي.
9. محمد الفاتح المغربي. (2020). حوكمة الشركات. الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي: القاهرة.
10. نجلاء بنت محمد البقمي. (2013). مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها: مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة. السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود،
11. Jarrow, Robert A. "Operational risk." Journal of Banking & Finance 32.5 (2008): 870-879.